



كلية التربية

قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

تطوير إدارة وتمويل التعليم الثانوي الصناعي في مصر في ضوء خبرات

كل من أستراليا وألمانيا والصين

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التربية

(تخصص تربية مقارنة)

إعداد الباحثة

سمية عبد العاطي محمد عبد العزيز

معيدة بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة سوهاج

إشراف

د / عبد الباسط محمد دياب شحاته

د / عنتر محمد أحمد عبد العال

أستاذ مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

أستاذ مساعد بقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية - جامعة سوهاج

كلية التربية - جامعة سوهاج

مستخلص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على ملامح إدارة وتمويل التعليم الشانوي الصناعي في كل من جمهورية مصر العربية وأستراليا وألمانيا والصين، ومحاولة الوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين إدارة وتمويل التعليم الشانوي الصناعي في دول المقارنة للوصول إلى وضع تصور مقتضي لتطوير إدارة وتمويل التعليم الشانوي الصناعي في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات هذه الدول .

وقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج المقارن، وذلك فيتناولها لإدارة وتمويل التعليم الشانوي الصناعي في كل من جمهورية مصر العربية وأستراليا وألمانيا والصين؛ حيث يعد "المنهج المقارن" أنساب المناهج المستخدمة، وأكثرها دلالة على التربية المقارنة .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يتعلق بإدارة التعليم الشانوي الصناعي، ومنها ما يتعلق بتمويل التعليم الشانوي الصناعي ويمكن عرض هذه النتائج كما يلي:-
أولاً: نتائج متعلقة بإدارة التعليم الشانوي الصناعي ومن أهمها ما يلي:

- جمود مناخ العمل بالمدرسة الثانوية الصناعية نتيجة كثرة اللوائح والتعليمات التي تصدرها الوزارة أو مديريات التربية والتعليم بالمحافظات والتي تسد طريق التجديد أمام الإدارة المدرسية على اختلاف مستوياتها .
- انفصال العلاقة الفعلية بين مخاططي ومتخذي القرار والسلطات التنفيذية علي مستوى الإدارات التعليمية والمدارس الثانوية الصناعية .
- الدور الإداري للمدارس الثانوية الصناعية محدود ولا يتعدى تنفيذ السياسة المرسومة وأن كان من حقها أن تقدم بمقترنات لتحسين إدارة العمل التعليمي داخلها .
- ضعف المشاركة المجتمعية على المستوى القومي في عملية صنع واتخاذ القرار التعليمي .
- تعاني الهيئات المحلية المسئولة عن إدارة التعليم من القيد المفروضة عليها وهذا يجعلها عاجزة عن اتخاذ أي قرار دون الرجوع إلى هذه الجهات أولاً .
- عدم وجود خطط إستراتيجية واضحة بمدارس التعليم الشانوي الصناعي يتم في ضوئها تحديد ما يحتاجه سوق العمل .
- تعدد الجهات والهيئات المسئولة عن إدارة التعليم الشانوي الصناعي علي المستوى القومي والإقليمي والم المحلي والمدرسي في دول المقارنة .
- يعد تنظيم إدارة التعليم الشانوي الصناعي في الصين مركزياً؛ حيث إنه يتكون من أربعة مستويات وزارة التعليم، وزارة الموارد البشرية والأمن الاجتماعي والجهات الإقليمية والمحلية والمدرسية .
- تعد الهيئات الإقليمية في كل من ألمانيا، وأستراليا المسئول الحقيقي عن إدارة التعليم الشانوي الصناعي في كل منها .
- تحرص دول المقارنة علي وجود هيئات تمثل المعلمين داخل المدرسة ويكون لها دور مهم في صنع القرار التعليمي في هذه الدول.

- اهتمام دول المقارنة بمشاركة الطلاب في صنع واتخاذ القرار التعليمي بالمدرسة والاهتمام بالتعرف على مشكلاتهم التعليمية والعمل علي حلها بالتعاون مع المعلمين وإدارة المدرسة.
- اللامركزية في إدارة التعليم الأسترالي لا تقتصر في تطبيقها علي المستوى الفيدرالي فقط، بل تمتد لتشمل إدارة التعليم علي مستوى الولاية، وعلى المستوى المحلي، ومن ثم يتم تفويض سلطات كبيرة للمجالس واللجان والموظفين علي المستوى المدرسي .
- ثانياً: نتائج متعلقة بتمويل التعليم الثانوي الصناعي ومن أهمها من يلي:

 - قلة مساهمة الشركات والمصانع في تمويل هذا النوع من التعليم.
 - تعاني المدارس الثانوية الصناعية من نقص الإمكانيات المادية التي تسهم في رفع مستوى العملية التعليمية كالأجهزة والمعدات وخلاف ذلك .
 - ندرة مساهمة الجهات الإقليمية والمحالية في تمويل مدارس التعليم الثانوي الصناعي.
 - ضعف الميزانية الخاصة بمدارس التعليم الثانوي الصناعي .
 - ندرة مشاركة أولياء الأمور في تمويل المشروعات الخاصة بالمدارس الثانوية الصناعية .
 - عدم الاهتمام بالأوضاع المادية لمعلمى مدارس التعليم الثانوي الصناعي.
 - عدم الاستفادة المثلثي من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة داخل هذه المدارس .
 - تؤدي السلطات الإقليمية في كل من ألمانيا وأستراليا دوراً مهماً في تمويل التعليم الثانوي الصناعي؛ ففي أستراليا تسهم الولايات بالثلثين في تمويل التعليم الثانوي الصناعي، أما في ألمانيا تعد الولايات مسؤولة عن تمويل الشؤون الداخلية للمدارس المهنية .
 - تؤدي الشركات في كل من ألمانيا وأستراليا دوراً مهماً في تحمل نفقات التدريب داخل الشركة.
 - يؤدى التمويل الحكومي في الصين الدور الأكبر في تمويل التعليم الثانوي الصناعي؛ حيث تعد كل من وزارة التعليم ووزارة الموارد البشرية والأمن الاجتماعي في الصين الجهات المسئولة عن إدارة وتمويل التعليم الثانوي الصناعي .
 - تقوم السلطات القومية المركزية في كل من ألمانيا وأستراليا بدور محدود في تمويل التعليم الثانوي الصناعي .

وقد أفادت هذه النتائج في وضع تصور مقترن بتطوير إدارة وتمويل التعليم الثانوي الصناعي في مصر في ضوء خبرات كل من أستراليا وألمانيا والصين، ومن أهم محاوره ما يلي: (أهداف التصور المقترن- المرتكزات والمنطلقات التي يقوم عليها التصور المقترن- قضايا التصور المقترن- آليات ووسائل تنفيذ التصور المقترن- الجهات التي تشارك في تنفيذ التصور المقترن- صعوبات تنفيذ التصور المقترن- المتابعة والتقويم) .